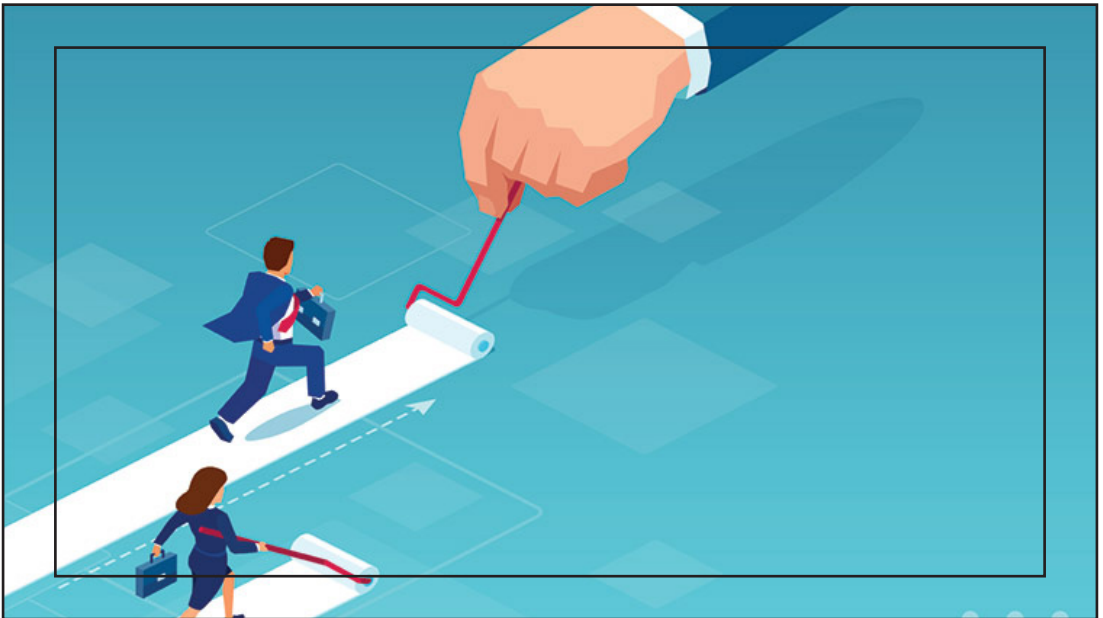




مركز البيان للدراسات والتخطيط  
Al-Bayan Center for Planning and Studies

# فجوات النوع السياسي .. كيف يمكن تفسير التفاوت بين الرجال والنساء في المجال السياسي؟!

أحمد خضير حسين - نور صباح إسماعيل



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

## عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍّ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تهّمُ الحقلين السياسيين والأكاديميين.

### ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

[www.bayancenter.org](http://www.bayancenter.org)

[info@bayancenter.org](mailto:info@bayancenter.org)

Since 2014

## فجوات النوع السياسي .. كيف يمكن تفسير التفاوت بين الرجال والنساء في المجال السياسي!؟

أحمد خضير حسين\* - نور صباح إسماعيل\*\*

### تقديم

يعكس عدم المساواة بين الرجال والنساء وجود فجوة جندرية ترتبط بمستوى الاهتمام بالمعارف والمعلومات السياسية، وثقافة الأحزاب الأشبه «بأنندية للرجال»، وكذلك الفتور السياسي «الحكومة المحلية التي لا سلطة لها»، والافتقار إلى الدعم من قبل الحزب، أو الأسرة، وحتى محيط العمل، فضلاً عن انعدام المهارات وفسح المجال أمام مشاركة المرأة في شغل المناصب والوظائف في الهيئات التشريعية، أو التنفيذية، أو حضورها في المجال السياسي.

ومع المبادرات المحلية والاتفاقيات الدولية من اتفاقية القضاء على جميع صور التمييز ضد المرأة، وأهداف التنمية المستدامة ما تزال المرأة ممثلة تمثيلاً منخفضاً في جميع مجالات الحياة السياسية بما في ذلك الأحزاب السياسية وعملية كتابة الدستور، وكمرشحات، وناخبات. إنَّ العادات السيئة والثقافة التقليدية والهيكل التاريخي الذكورية والبيروقراطية من الصعب تغييرها، ولكن ليس من المستحيل. وعليه، يفسر انخفاض تمثيل المرأة في السياسة إلى عوامل قد ترتبط في عدم تشجيع الأحزاب السياسية لترشيحات نسائية، وضعف المعلومات السياسية التي تحصل عليها النساء، ووضعها أثناء الترشيح في الدوائر الانتخابية والتحديات التي تواجهها.

تتطلب مشكلة اتساع الفجوة بين الرجال والنساء في المجالات جميعها وضع حلول تحجّم هذه الفجوة، وتوسّع نطاق المشاركة لأفراد المجتمع عموماً لممارسة أدوارهم بالصورة الصحيحة. تسلط هذه الورقة الضوء على الفجوة النوعية بين (المرأة والرجل) على المستوى السياسي، ومعرفة حضور المرأة والرجل في الحياة السياسية، وما أسباب فجوات النوع السياسي أو جذورها، وتسعى هذه الورقة -أيضاً- إلى إجراء قياس كمي لتفسير التفاوت بين الرجال والنساء على المستوى السياسي، أو وفق ما يطلق عليه «الفجوة بين الجنسين»، أو فجوات النوع السياسي، والتي تُشير

\* مدير قسم الدراسات الاجتماعية في مركز البيان للدراسات والتخطيط - \*\*باحثة.

إلى التفاوت والتفرقة غير المتكافئة في التعاملات بين الجنسين، وتفترض الدراسة وجود علاقة بين جذور وأسباب فجوات النوع السياسي وتصورات (إدراكات) المواطن العراقي.

### حضور المرأة والرجل في الحياة السياسية والتفاوت الجندي.

تضمُّ المؤسسة السياسية مؤسسات الدولة التنفيذية (المتثلة بسلطة الحكومة) والتشريعية (المتثلة بسلطة مجلس النواب) والقضائية (المتثلة بسلطة القضاء) والأحزاب والمنظمات السياسية والجماعات الضاغطة والنقابات مثل مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الصحفية الرسمية... إلخ. تكون شبكة علاقات<sup>(1)</sup> تتجسّد بالوظائف التي تقوم بها المؤسسة للمجتمع من حيث إدارته وحكمه والسيطرة عليه، وتوجيه فعالياته ونموه وتطوره. مقابل ما يقوم به المجتمع من وظائف تتجسّد في طاعة القوانين وتنفيذها وتزويد الدولة بالطاقات البشرية المؤهلة لنجاح المؤسسة السياسية وتقديمها، وتحقيق أهدافها القريبة والبعيدة الأمد<sup>(2)</sup>. لذا فإنَّ وجود المجتمع هو شرط أساس لقيام الدولة، وفي الوقت نفسه أنَّ وجود المؤسسة السياسية ليس شرطاً لقيام المجتمع، لكنّه ضروري لاستقرار المجتمع وديمومته<sup>(3)</sup>.

وإذا ما نظرنا إلى واقع مشاركة الرجل والمرأة في الحياة السياسية في الوقت الحاضر، نجد أنّها تمثل غايةً ووسيلة إذ إنّها غاية؛ لأنَّ الحياة الديمقراطية السليمة مرتكزة على اشتراك الرجل والمرأة في مسؤوليات التفكير والعمل من أجل مجتمعها، وهي وسيلة لأنّه عن طريق مجالات المشاركة يتذوَّق الأفراد أهميتها ويمارسون طرائقها وأساليبها، وتتأصّل فيهم عاداتها، وتصبح جزءاً من ثقافتهم الإنسانية وسلوكهم الديمقراطي، وفي هذا السياق نجد أنّ مفهوم المشاركة السياسية للمرأة، أو تبوؤها لمراكز اتخاذ القرار ينصب في المسؤولية التي تشارك فيها المرأة في نشر مضامين مفهوم الديمقراطية وممارسات إنسانية غايتها التعرّف بحقوق الإنسان وتطبيقها في أوساط المجتمع وما يحققه من فائدة لأفرادِهِ وليس مجرد إشغالها لمنصبٍ سياسيٍّ معين<sup>(4)</sup>.

1. حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص95.
2. خلدون حسن النقيب، الدولة السلطوية في المشرق العربي المعاصر (دراسة بنائية مقارنة)، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص22.
3. سعد الدين إبراهيم وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص45.
4. بثينة شعبان، المرأة العربية والمشاركة السياسية، ط1، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2002، ص98.

بدأت القوانين منذ عام 1954 التي اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 640 (د-7) المؤرخ في 20 كانون الأول 1952 وتاريخ نفاذها 7 تموز 1954 وَفْقاً لأحكام المادة (6) فضلاً عن إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة في 7 تشرين الثاني 1967 واتفاقية القضاء على جميع صور التمييز ضد المرأة في 16 كانون الأول 1979 والبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على جميع صور التمييز ضد المرأة بتاريخ 9 تشرين الأول 1999، إذ أكّدت كل الاتفاقيات في أعلاه على حق المرأة في التصويت في جميع الانتخابات، وتقلد المناصب، وبصورة متساوية مع الرجل، لكن مع الجهود المضطردة لتطوير وضع المرأة في وطننا العربي تظل هناك مجالات كثير تتعثر فيها هذه الجهود أهمها المشاركة السياسية للمرأة.

إذا تفحصنا الدساتير العراقية بدءاً بالقانون الأساسي (1925) الدستور الدائم الذي أقر عام 2005 نجدها جميعاً قد نصّت على المساواة بين المواطنين جميعهم، بغض النظر عن الجنس، أو العرق، أو اللغة، أو الدين، أو القومية إلا أنّها فيما عدا قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية لم تضع آلية لتفعيل هذه المساواة، وهي الآلية التي امتدت إلى الدستور الدائم عبر المادة (47) رابعاً، والتي نصت على «أن يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من أعضاء مجلس النواب» وأعدت هذه الكوتا (Quota) مكسباً للمرأة العراقية وخطوة مهمة في اتجاه حصولها على المشاركة الفعلية في جميع السلطات ودوائر صناعة القرار وهو أمر تعزّز بالمادة (20) التي نصّت (1) للمواطنين رجالاً ونساءً حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح (1)، وبفضل قانون الانتخابات فقد حصلت المرأة على الأرقام (3،5،8،13) في القائمة الانتخابية وبهذا فإنّ القانون يمكن أن يؤمن لها نسبة تقترب من الثلث. يقاس التمكين السياسي وَفْق رأي الداعين إليه بعدد المقاعد البرلمانية المتاحة للرجال مقارنة بالنساء، ومشاركة النساء في منظمات المجتمع المدني، كالأحزاب والنقابات والمنظمات الأهلية وغيرها<sup>(5)</sup>.

إلا أنّ الفجوة النوعية ما زالت قائمة مع التطور الذي حدث في المجال السياسي من مشاركة المرأة إلا أنّه ظل محدوداً، إذ تشير الإحصائيات إلى حيازة المرأة العراقية على (8%) من

---

5. الجهاز المركزي للإحصاء، 2011، ص 22.

المقاعد البرلمانية عام 2001، وعُيِّنت أول امرأة لتكون قائمقام لمقاطعة كردية عام 2003، وكان هناك ثلاث نساء من الأعضاء (25) في مجلس الحكم الانتقالي، وشغلت المرأة العراقية ما نسبته (13.2%) من المقاعد في مجلس النواب سنة 1990، وأصبحت النسبة (27.3%) عام 2008، لكن نسبتها في رئاسة اللجان داخل البرلمان بلغت (12.5%) مقابل (87.5%) للرجال وكان هناك أربع وزارات من أصل (32) وزارة تتولاها النساء و(8) من النساء بدرجة وكيل وزير، و(86) بدرجة مدير عام، و(215) امرأة في منصب خبير أو معاون مدير عام، و(33) في منصب مستشار أو مفتش عام، ومن جانب آخر فإنَّ نسب تحقيق إنجاز الألفية كان حوالي (38%) لتمثيل النساء في البرلمان للعام نفسه. وبقي المجال السياسي ضمن الفضاء الذكوري حصراً، وكثير من النساء اللواتي يكافحن ويبدلن الجهد في مختلف القطاعات فضلاً عن الدور الأسري، والأدوار الوظيفية لتوفير الوقت الكافي للمشاركة في مستويات ماثلة في العمل السياسي والحزبي<sup>(6)</sup>.

تشير الدساتير والقوانين إلى تعزيز دور المرأة السياسي، وتعمل عديد من المنظمات على الصعيد الوطني والدولي على تعزيز المشاركة السياسية للمرأة. كما أنَّ جميع الأدلة والدراسات الدولية تظهر أنه حينما تشكّل النساء «كتلة وطنية» كافية للتأثير بصورة فعالة في صنع القرار؛ فإنَّ ذلك ينعكس إيجابياً على تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز الصحة، والرفاه الاقتصادي، والتعليم، والسلام، والاستقرار.

### العلاقة الفعلية بين المعرفة السياسية والنوع الاجتماعي

ترتبط المعرفة السياسية بمستوى الاهتمام بين الجنسين ذكوراً وإناثاً، ويفسر هذا الاهتمام مستوى التمثيل السياسي من حيث نسبة تفاوت النساء والرجال في مجلس النواب، وكذلك تولي المناصب الوزارية وينطبق الأمر نفسه على حضورهم في المجال السياسي، مع الأخذ بنظر الاعتبار انخفاض تمثيل النساء في البرلمان، ويرجع ذلك إلى أسباب وعوامل عديدة تتمثل بما يلي:

**1. قلة الوعي السياسي:** الذي يُعدُّ ظاهرة منتشرة بين أوساط النساء، فإذا ما نظرنا إلى ثقافة المرأة السياسية نجد أن ينطبق عليها رأي كل من العالمين (ألmond وفيربا) (Almond and Verba) فيما أسماه بالثقافة السياسية الضيقة، أو المحلية، إذ يتسم الفرد في هذا النوع من الثقافة

6. هويدا عدلي، المشاركة السياسية للمرأة، ط1، مؤسسة فريدريش إيبيرت، مصر 2017، ص19.

بقلة المعلومات، وضيق المدرك الفكرية الخاصة بمجتمعهم وعدم وضع الوعي بالأمر السياسية<sup>(7)</sup>، وهذه الصورة تنطبق على المرأة في مجتمعنا؛ لأنها لا تتخطى خبرات جماعتها الصغيرة لتتفاعل مع خبرات ومشكلات المجتمع السياسي الكلي، لانشغالها بمشاكل الحياة اليومية التي أثقلت من كاهلها وجعلتها ضمن الذين لا اهتمام لديهم بتطوير قدراتهم ومهاراتهم في العمل السياسي<sup>(8)</sup>.

مما خلق لديها نوعاً من التردد والخوف من الخوض في الأمور السياسية التي غالباً ما تنظر إليها على أنها أمور توكل إلى الرجل؛ لأن سمات شخصيته التي رسختها عمليات التنشئة الاجتماعية في ذهن كل من المرأة والرجل من حزم وقوة وقدرة على مواجهة الصعاب؛ لتسُم المناصب القيادية، ولأن طبيعة التنشئة الاجتماعية للمرأة تحمل في طياتها مجموعة من القيم والمعتقدات والعادات والموروثات الثقافية التي تحدد مركز اهتمامها المتمثل بالأسرة والبيت، مما يؤدي إلى تطور اتجاهات سلبية لديها نحو مفهوم المتعلق بنفسها، مما ينعكس على انخفاض دوافع المرأة وطموحاتها في الدفاع عن حقوقها وقريناتها عن طريق إشغال مراكز اتخاذ القرار<sup>(9)</sup>.

ولا يقتصر تحديد دوافع المرأة لإشغال مراكز اتخاذ القرار في ضمن البناء السياسي على قلة وعيها ومخاوفها من العمل في المجال السياسي، بل يتحدّد ببعض القوانين التي تعزز أدوار المرأة التقليدية في مؤسسات المجتمع عن طريق سياسات وشروط التعيين في مراكز اتخاذ القرار السياسي<sup>(10)</sup>.

كما أن سيطرة الشخصيات السياسية من الذكور على مصادر القوة ومن ثمّ سيطرتهم على المراكز الاجتماعية المرموقة في المجتمع وتعزيزهم المستمرة لقوتهم يزيد من صعوبة اختراق المرأة لهذه المختلفة من القوة، ويحد من قدرتها بأن تستخدم إمكانيات لتحسين مراكزها، وتصبح هذه المصادر في غاية الصعوبة لوضع المرأة إذا ما نظرنا إلى التكلفة العالية؛ لتشكيل منظمة إنسانية، أو نسوية،

---

7. Michel Tom Pson and other, Cultural Theory, (Son Francisco, West View Press), 1990, P85.

8. بثينة شعبان، المرأة العربية والمشاركة السياسية، مصدر سابق، ص96.

9. ليلى عبد الوهاب، ازدواجية الفكر وتأثيره في الوعي عند المرأة العربية، الدار القومية للطباعة والنشر، ط1، القاهرة، 2004، ص2.

10. بثينة شعبان، المصدر السابق، ص112.

والحملات الدعائية لها وغيرها من الجوانب التي تتطلب توفر مصادر كافية لإدارتها بنجاح<sup>(11)</sup>.

**2. سيطرة الأحزاب السياسية:** تُعدُّ سيطرة الأحزاب السياسية التي تهيمن على السياسة العراقية، التي غالباً ما تركز على الولاءات العرقية أو الدينية، وغالباً ما تكون ذكورية إلى حدٍ كبير. وقد يكون من الصعب على المرشحات الحصول على المناصب، والدعم داخل هذه المجموعات، بل أصعب من ذلك تقديم ترشيحهنَّ تحت راية مستقلة، كما أنَّ النساء لا يحصلنَّ عادةً على التمويل، وهذا الأمر أساس لجذب المؤيدين السياسيين في العراق. وفي بعض الحالات تُخجَّم النساء عن الترشيح للانتخابات في نظام سياسي قائم على المحسوبية<sup>(12)</sup>.

**3. العادات والتقاليد الاجتماعية والثقافية:** تميَّز التقاليد الذكورية النابعة من الثقافة القبلية ضد المرأة وترفض قيادتها، وهذا التمييز ممزوج مع النظام السياسي القائم، ومن ثمَّ تدار الحياة السياسية وفقاً لمعايير وقيم ذكورية. وكثيراً ما تختار الأحزاب السياسية المرشحين للانتخابات بناءً على انتماءاتهم القبلية، وهو نظام متحيز للرجال. وفي بعض الحالات يطلب من المرشحات المحتملات الحصول على موافقة الأسرة الموسعة لترشيحهنَّ لمناصب منتخبة، وقد ينظر إلى ترشيحهنَّ، ومن ثمَّ إلى توليهنَّ دوراً سياسياً (بما في ذلك مواقفهن من القضايا) على أنَّه يؤثِّر تأثيراً اجتماعياً سلبياً على أسرهنَّ المباشرة.

**4. التمويل المالي والاقتصادي:** تواجه المرشحات عقبات مالية في تمويل حملاتهنَّ السياسية، فالدعم المالي الذي تخصصه الأحزاب السياسية لمرشحيها، تقدِّم الجزء الأكبر منه للمرشحين الذكور. ويحدُّ النقص في ميزانية الحملات الانتخابية من وصول المرشحات إلى الشبكات السياسية والمنابر الإعلامية والناخبين. وبصورة منفصلة، قد تحتاج المرشحات (أكثر من الذكور) إلى توفُّر صورة من صور الحماية لأسرهنَّ أثناء الحملات الانتخابية، فتكلفة السلامة الباهظة يمكن أن تجعل ترشيحهنَّ مستحيلاً<sup>(13)</sup>.

11. محمد سيد فهمي، المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث، دار الرواق للطباعة والنشر، ط2، مصر، 2012، ص115.

12. أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، المجلة الوطنية للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، الكويت، 1987، ص 101.

13. أوغسطيني ماغولونونو، تنظيم تمويل الأحزاب السياسية رؤى من الممارسة العملية، المعهد الهولندي للديمقراطية المتعددة الأحزاب، 2012، ص15.14.

**5. العنف في الانتخابات:** العنف الذي يمارس ضد المرأة في السياسة مشكلة خطيرة في الانتخابات الوطنية لعام 2018. فقد واجهت المرشحات عنفاً مختلفاً من محافظة إلى أخرى، وتنوع من حيث الانتشار والنوع والمصدر، ومن الأمثلة التي تحدثت عنها أعضاء البرلمان البلطجية، والترهيب الموجه لهنّ من أفراد أسرهنّ، والتهديد الموجه إلى أفراد أسرهنّ، والاتهامات الاجتماعية والسياسية التي تضر بالسمعة، والتهديدات المتعلقة بالرهاب في المحافظات.

**6. نقص الإعداد والتدريب:** من العقبات التي تحد من الفرص المتاحة للنساء لشغل مناصب قيادية، وتقوية ثقتهنّ بأنفسهنّ، تؤثر تأثيراً رئيساً على المرشحات الجدد المحتملات، والافتقار إلى الوعي السياسي، أو التجربة في المجال السياسي، وإلى إمكانية بناء المهارات اللازمة للخوض في الشؤون الاجتماعية العامة.

**7. العامل البيئي والتعليمي:** له التأثير الكبير في اتخاذ قرار المرأة والاختلاف واضح من أنّ تمكين المرأة خيارياً، فكلّما ارتفع المستوى التعليمي ارتفع مؤشر التمكين الخياري لها، وكلما اقتربت المرأة في مكان إقامتها من البيئة الحضرية كلما ارتفع مؤشر تمكينها ومستواها، وتحررها خيارياً.

**8. رؤية المرأة لمستقبلها:** ما زالت في حالة تشاؤم فهي ما زالت ترى أنّها ستبقى في أغلب التوقعات في حالة من التراجع والتبعية للآخر، وهي تمتلك فناعة تامة بأنّ هذا السياق أو السلوك الحياتي طبيعي بحق المرأة. فهي تلجأ إلى الداخل الحياتي من حيث الأسرة والبيت فقط في أغلب الأحيان، ويكون مستوى النشاط الخارجي الداعي إلى تمكينها اقتصادياً، وسياسياً، واجتماعياً قليل النمو<sup>(14)</sup>.

### التفاوت بين الرجال والنساء وحضورهم على المستوى السياسي.

تبنت الورقة الحالية منهج المسح الاجتماعي لعينة من الموظفين في المؤسسات الرسمية، وبمختلف التوجهات، والرقع الجغرافية المختلفة، والثقافات المتباينة بنحو يسمح بتعميم النتائج عليهم، عن طريق البيانات التي جُمعت، وحلّلت الآراء.

---

14. علاء زهير الرواشدة، أسماء ربحي العرب، المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية -دراسة ميدانية على عينة من النساء رائدات في إقليم الشمال-، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 13، 2016، ص 1356.

استهدف الورقة الحالية فئة الموظفين في مؤسسات الدولة العراقية عن طريق استبانة تكونت من أربعة عشر سؤالاً رئيساً وُجِّهَ إلى عينة يبلغ عددها (250) مبحوثاً، اختيروا بطريقة العينة القصدية وُفِّقَ الوزارات المختارة (وزارة التربية، ووزارة التعليم العالي، ووزارة التخطيط، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ووزارة الصحة) وقد وُزِّعوا بطريقة عشوائية في كل من الوزارات الخمس، وتضمنت العينة التي حُصِّلَ عليها مواصفات ديموغرافية مطمئنة من حيث شمول الأعمار والفئات المتنوعة للكشف عن مواقف المواطنين وإدراكاتهم من القضايا المرتبطة بهذا الشأن، وحُدِّدَ المجتمع المستهدف لعينة من الموظفين والمسؤولين العاملين في المؤسسات العامة، و لكثرة عدد العاملين في الوزارات وُزِّعَت العينة بصورة عشوائية، والتي تمثلت بـ(250) استبانة، وُفِّقاً للآتي:

المؤسسات العامة	العينة المستهدفة
وزارة التربية	50
وزارة التعليم العالي	50
وزارة التخطيط	50
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	50
وزارة الصحة	50

## ❖ العمر

يُعدُّ العمر من المتغيرات المهمة لمعرفة الفئات العمرية داخل المؤسسات العامة لمعرفة أعمار المبحوثين وأكثر الفئات. مثَّلتِ الفئة العمرية (29-39) سنة هي الفئة الأكثر تكراراً، وبلغ عددهم (120) مبحوث بنسبة (48%) من مجموع وحدات العينة، على حين جاءت الفئة العمرية (40-50) سنة في المرتبة الثانية، إذ بلغ عددهم (76) مبحوثاً، بنسبة (30.4%) من مجموع وحدات العينة، كما جاءت الفئة العمرية (18-28) سنة بالمرتبة الثالثة، إذ بلغ عددهم (29) مبحوثاً، بنسبة (11.6%) من مجموع وحدات العينة. تلتها الفئة العمرية تلتها الفئة العمرية (51-61) بالمرتبة الرابعة، إذ بلغ عددهم (24) مبحوثاً، بنسبة (9.6%) من مجموع وحدات العينة، وأخيراً جاءت الفئة العمرية (62 فأعلى) بواقع (1) مبحوث، وبنسبة (0.4%) من مجموع وحدات العينة.

ويتضح أنَّ أكثر الفئات العمرية العاملة في مؤسسات الدولة هي فئة (29-39) سنة بنسبة (48%)، وعن طريق الملاحظة اليسيرة، والمقابلات التي أجرتها الباحثة مع العاملين في المؤسسات العامة إنَّ أغلب الفئات العمرية الموجودة في تلك المؤسسات هي من الشباب، وتتميّز هذه الفئة بالطموح والحيوية مع مشاركة الكبار، وهذا ما يمثّل دور الفئات الأعلى من الرجال والنساء هم من أكثر الفئات تقديم الخدمات في هذه المؤسسات.

### ❖ النوع الاجتماعي

تُشير بيانات الشكل في أدناه إلى توزيع المبحوثين وُفق النوع الاجتماعي، وقد تبين أنَّ نسبة المبحوثين من النساء قد بلغت (139) أنثى، بنسبة (55.6%) من مجموع وحدات العينة، على حين بلغ عدد المبحوثين من الرجال (111) ذكر، بنسبة (44.4%) من مجموع وحدات العينة. ويتضح أنَّ الفئة الأكبر من العينة هم من النساء.

### ثالثاً: الحالة الاجتماعية

لمعرفة أكثر الفئات عملاً في تلك المؤسسات التي تقوم عليها الدراسة إن كانوا عازبين أم متزوجين أم مطلّقين... إلخ. يبيّن الشكل في أدناه أنَّ عدد المبحوثين العازبون بلغ (196) مبحوث، بنسبة (67.6%) من مجموع وحدات العينة، أي: إنَّ أكثر المبحوثين من العازبين، إذ بلغ أكثر من نصف العينة، فيما بلغ عدد المتزوجين (62) مبحوثاً بنسبة تقرب من (24.8%) من مجموع وحدات العينة، أمّا عدد الأراامل فقد بلغ (12) مبحوثاً، بنسبة (4.8%) من مجموع وحدات العينة، على حين تظهر نتائج الدراسة عدد المطلّقين/ة (6)، بنسبة (2.8%) من مجموع وحدات العينة.

ويتبيّن أنَّ أغلب أفراد العينة العاملين في المؤسسات العامة هم من العازبين، إذ بلغ عددهم (196) مبحوث بنسبة (67,6%) من مجموع وحدات العينة.

### رابعاً: التعليم

تشير البيانات أن أكثر عدد أفراد العينة هم الذين حصلوا على شهادة الدبلوم أو البكالوريوس (158) مبحوث، ونسبة (63.2%) من مجموع وحدات العينة، أمّا عدد الذين حصلوا على شهادات عليا (ماجستير أو دكتوراه) (67) مبحوثاً بنسبة (26.8%) من مجموع وحدات العينة، في حين بلغ عدد الذين حصلوا على الشهادة المتوسطة أو الإعدادية نحو (23) مبحوثاً بنسبة (9.2%) من مجموع وحدات العينة، أمّا الحاصلون على الشهادة الابتدائية فقد بلغ (2) من المبحوثين بنسبة (0.8%) من مجموع وحدات العينة.

ويتبيّن أن أكثر أفراد العينة هم من الذين حصلوا على شهادة البكالوريوس (158)، ونسبة (63،2%).

### ❖ الوضع المعاشي للأسرة

تشير بيانات الشكل في أدناه إلى أن عدد الذين وصفوا دخلهم الشهري بأنه يكفي لتدبير الأمور العائلية لكن بعيد عمّا هو كفاي فقد بلغ (135) مبحوث بنسبة (54%) من مجموع وحدات العينة. أمّا الذين وصفوا دخلهم الشهري غالباً ما يكون غير كافٍ لسد حاجاتهم الأساسية (82) مبحوثاً بنسبة (32.8%) من مجموع وحدات العينة، في حين وصف (33) مبحوثاً أن دخلهم يكفيهم للعيش برحاء، ونسبة (13.2%) من مجموع وحدات العينة.

البدائل					ت	العبارات
لا ينطبق جداً	لا ينطبق	محايد	ينطبق	ينطبق جداً	%	
23	61	55	94	17	ت	ما تزال الممارسة السياسية تقتصر على الرجال دون النساء
9.2	24.4	22	37.6	66.8	%	
17	50	57	106	20	ت	ما تزال المشاركة في المجالات السياسية تقتصر على الرجال دون النساء
6.8	20	22.8	42.4	8	%	
14	53	64	102	17	ت	ما تزال المناقشة في الأمور السياسية تقتصر على الرجال دون النساء
5.6	21.2	25.6	40.8	6.8	%	

البدائل					ت	العبارات
ينطبق جداً	ينطبق	محايد	لا ينطبق	لا ينطبق جداً	%	
13	58	73	69	37	ت	ما يزال الانتماء السياسي للمرأة محدد بالعادات والتقاليد دون الرجل
5.2	23.2	29.2	27.6	14.8	%	
20	98	56	49	27	ت	ما يزال الدور السياسي حكراً على الرجال دون النساء
8	39.2	22.4	19.6	10.8	%	
31	107	53	39	20	ت	ما يزال المنصب الوظيفي يقتصر على الرجال دون النساء
12.4	42.8	21.2	15.6	8	%	
20	76	63	58	33	ت	ما يزال القرار السياسي يقتصر على الرجال دون النساء
8	30.4	25.2	23.2	13.2	%	
17	53	62	79	39	ت	ما تزال التنشئة السياسية تعزز من أهمية الرجل في المواقع السياسية دون المرأة
6.8	21.2	24.8	31.6	15.6	%	
20	73	72	51	34	ت	ما تزال النصوص الدستورية تميز بين الرجال والنساء
8	29.2	28.8	20.4	13.6	%	

### ❖ الفجوات السياسية

تُعدُّ الممارسة السياسية حق المواطن في أن يؤدي دوراً معيناً في عملية صنع القرارات السياسية، وأن يراقب هذه القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من جانب الحاكم، وتبين النتائج أنَّ (94) مبحوثاً من مجموع وحدات العينة، بنسبة (37.6%) يرون أنَّ الممارسة السياسية تقتصر على الرجال دون النساء. ووفق المقابلة التي أُجريت مع النائب وصفية<sup>15\*</sup>، إذ وضَّحت أنَّ نسبة مشاركة المرأة في المجال السياسي ومجلس النواب حوالي (25%) ووفق نظام الكوتا العالمي، أي: ما تزال المشاركة السياسية وقيادات الدولة تقع بيد الرجل وهناك كثير من النساء تتخوَّف

15\*. مقابلة مع النائبة وصفية محمد شيخوا، الساعة (11) صباحاً.

من المناصب، ودخول الجانب السياسي بسبب ثقافة الأحزاب الذكورية، فضلاً عن الصعوبات والتحديات التي تواجهها المرأة منها الأسرة، وتخوف الأهل على مشاركة ابنتهم في مناصب عليا في الدولة، وكثير من النساء تتعرض للعنف والتشهير في الحملات الانتخابية، وتحول كل هذه الأسباب دون مشاركة المرأة في المجال السياسي.

تبين نتائج الإجابة عن الفقرة التي توضح أنّ المشاركة في المجالات السياسية تقتصر على الرجال دون النساء أنّ (106) مبحوث من مجموع وحدات العينة، بنسبة (42.4%). هي أعلى نسبة عن خيار ينطبق، وهو مؤشر على عدم اهتمام الحكومة في برامجها السياسية برفع الوعي السياسي، وتمكين المرأة سياسياً، وتتفق هذه الإجابات مع الفقرة التي توضح أنّ (102) مبحوث من مجموع وحدات العينة، بنسبة (40.8%) يؤكّدون أنّ المناقشة في الأمور السياسية تقتصر على الرجال دون النساء، ومن ثمّ يمكن أن تشكل العادات والقيم المحدد الأساس في هذا الشأن.

السؤال المتعلق بالانتماء السياسي للمرأة محدّد بالعادات والتقاليد دون الرجل، إذ أشارت البيانات الإحصائية إلى أنّ (58) مبحوثاً من مجموع وحدات العينة، بنسبة (23.2%) يفصّلون العادات والتقاليد في مجتمعاتنا تحدّد من دخول المرأة في العملية السياسية؛ بسبب الثقافة التقليدية والعادات السيئة والافتقار إلى الدعم من قبل الأهل وكذلك نظرة المجتمع، وسلطة الرجل وهيمنته. ومع نسبة النساء في مجلس النواب تشكّل (25%) وفق نظام الكوتا إلا أنّ الدور السياسي ما زال حكراً على الرجال دون النساء، وهذا ما أفاد به نحو (98) مبحوثاً بنسبة (39.2%)، ممّا يعني وجود ضعف في تمثيل النساء داخل بني الأحزاب، وربما هذا يعود إلى سيطرة الأحزاب ذات التوجهات الدينية على الحياة السياسية في العراق، والتي لا تنظر إلى إشراك المرأة عموماً في بنيتها الداخلية.

أمّا الفقرة التي توضح بأنّ المنصب الوظيفي ما يزال يقتصر على الرجال دون النساء، فقد جاءت نتائجها بأنّ (107) مبحوث بنسبة (42.8%) يؤكّدون ذلك، وهذه دلالة واضحة على نظرة الناس إلى المرأة وموقفهم منها- والنظرة إلى المرأة على أنّها أقل كفاءة، وتفتقر إلى القدرة على القيادة مقارنة بالرجل.

تبين نتائج الإجابة عن الفقرة التي توضح أنّ القرار السياسي ما زال يقتصر على الرجال دون

النساء، إذ إنّ (76) مبحوثاً بنسبة (30.4%) أكدوا ذلك، ويعرّف هذا المؤشر عن الصورة النمطية التي تصدّر فكرة أنّ المرأة ليس عليها أن تفهم، أو تناقش، أو تعطي قراراً سياسياً، كما تبين نتائج الفقرة المتعلقة بالتنشئة السياسية التي تعزز من أهمية الرجل في المواقع السياسية دون المرأة أنّ (79) مبحوثاً بنسبة (31.6%) هي أعلى نسبة عن خيار لا ينطبق، أمّا أدنى إجابة فكانت عن خيار ينطبق جداً، إذ بلغ عددهم (17)، أي: بنسبة (6.8%)، ممّا يُشير إلى وجود تردّد في خيارات المبحوثين، ويعود هذا التردّد إلى غياب البرامج التي من شأنها رفع الوعي السياسي والديمقراطي.

تظهر نتائج الفقرة التاسعة التي تبيّن أنّ النصوص الدستورية تميّز بين الرجال والنساء، أي: إنّ (73) مبحوثاً من مجموع وحدات العينة، بنسبة (29.2%) تنطبق عليهم هذه الفقرة التي ترى أنّ التشريعات الدستورية ما زالت تقتصر على الرجال دون النساء، ممّا يعني أنّ هناك مؤشراً على النصوص الدستورية تميّز بين النساء والرجال في تقلّد المناصب والترشيح في الانتخابات.

### الخلاصة

تفسّر هذه الورقة وجود الفجوة بين الجنسين في المجال السياسي، وتحقيقاً لهذه الغاية فإنّه يعرض عديداً من التساؤلات والتي أُجيب عليها مع التعرّيج على الإشكالية التي تعرضها صياغة الأسئلة، والتي أثارت الكيفية التي يفصح بها المستجيبين عن إجاباتهم، وعليه لا بدّ من العمل على ما يلي:

✓ ضرورة إقرار إستراتيجية وطنية تمنع التمييز ضد المرأة، وإنشاء أجهزة تنقذ ما ورد بتلك الإستراتيجيات وتتابع تطبيقها.

✓ العمل على تطوير قوانين وتشريعات تضمن الترشيح وتقلد المناصب السياسية وتمثيل المرأة في المواقع الإدارية، وإعادة النظر بنظام الكوتا عن طريق:

1. عدم احتساب النساء اللواتي يصلن إلى مجلس النواب بأصواتهنّ عن استحقاق تنافسي، ضمن نظام كوتا وفق نسبة (25%).

2. تطوير نظام الكوتا بما يضمن وجود المرأة في الوزارات والدرجات الخاصة.

- ✓ تشريع قانون ينظم الفقرة الدستورية المتعلقة بحماية النساء من العنف والتمييز، لا سيما قانون مناهضة العنف الأسري، ووضع آليات لازمة للرقابة على مظاهر التمييز والعنف التي تتعرض إليها النساء.
- ✓ توفير دعم حكومي يهتم بتقديم برامج سياسية من شأنها رفع الوعي السياسي، وتمكين المرأة سياسياً.
- ✓ توفير الغطاء الأمني الكافي لمشاركة المرأة في العمل السياسي، وحمايتها من الانتهاكات التي تتعرض إليها أثناء الانتخابات.
- ✓ تشريع نص دستوري يتعلّق بإشراك المرأة في بنية الأحزاب السياسية، وضمان تمثيلها في العضوية وتقلد المناصب الإدارية للأحزاب.
- ✓ على منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية مواصلة تقديم ورش وبرامج تدريبية تتعلّق بالشأن السياسي تستهدف فئة النساء ترفع من الوعي السياسي لتمكينهم على التمثيل في المجال السياسي.